السنة: التاسعة المجلد: 09 العدد: 01 ص ص: 120- 147
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة

The Rising Powers and the Dismantling of American Hegemony: Towards Reshaping the International System in Light of the Power Transition Theory

نجيم حذفاني*، جامعة باتنة 1
Nadjim.hadfani@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 10/06/2023 تاريخ القبول: 05/01/2024

ملخص:

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على المأزق الذي يشهده النظام الدولي ومساعي إعادة تشكيلة في الربع الأول من القرن الـ 21، في ظل انتقال القوة بمفهومها الشامل بين القوى الكبرى المشكلة لهذا النظام؛ حيث تمثل كل من روسيا والصين أبرز نموذجين للقوى التعديلية الصاعدة، الساعية إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وتفكيك الهيمنة الأمريكية التي تسعى إلى تثبيت نظام دولي أحادي القطبية بقيادتها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة عام 1990.

عكس النظام دولي السائد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وظروف الحرب الباردة ميزان قوى دولي ثنائي القطبية، شهد هذا النظام وبشكل متزايد تحولات متسارعة ومعقدة، كشفت عجز الأسس المفاهيمية والنظرية في السياسة الدولية عن مقاربة الأوضاع الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ لا سيما ما تعلق ببنية

* المؤلف المراسل

النظام الدولي وتوزيع القوة فيه، والعلاقات بين القوى الكبرى المشكلة له؛ لذلك يعد التوازن الجيواستراتيجي العالمي، وانتقال القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي مع مطلع القرن الـ 21 من أكثر الموضوعات التي تدور حولها النقاشات والدراسات الإستراتيجية والجيوسياسية، لكونها تحدد الخصائص الأساسية للعلاقات الدولية وتفاعلاتها، ومن ثم هيكل النظام الدولي.

لذلك، شكل موضوع طبيعة النظام الدولي الناشئ بعد الحرب الباردة وانتقال القوة فيه دليلا معرفيا لمناقشة مضامين الهيمنة بالقيادة للولايات المتحدة، ودور القوى التعديلية الصاعدة لتفكيك هذه الهيمنة، والتأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة، الهيمنة الأمريكية، النظام الدولي، نظرية انتقال القوة

Abstract:

This article attempts to shed light on the impasse that the international system is witnessing and the efforts to reshape it in the first quarter of the 21st century, in light of the transfer of power in its comprehensive sense between the major powers that constitute this system. Russia and China represent the two most prominent examples of rising revisionist powers seeking to form a multipolar international system and dismantle American hegemony, which seeks to install a unipolar international system under its leadership after the dissolution of the Soviet Union and the end of the Cold War in 1990. □

The prevailing international order that resulted from World War II and the conditions of the Cold War reflected a bipolar international balance of power. This order witnessed increasingly rapid and complex transformations, revealing the inability of the conceptual and theoretical foundations of international politics to approach the new conditions of the post-Cold War world.

Especially with regard to the structure of the international system, the distribution of power within it, and the relations between the major powers that constitute it. Therefore, the global geostrategic balance and the transfer of power between the major powers in the international system at the beginning of the 21st century are among the topics around which strategic and geopolitical discussions and studies revolve, because they determine the basic characteristics of international relations and their interactions, and thus the structure of the international system.

Therefore, the topic of the nature of the emerging international system after the Cold War and the transfer of power within it constituted a cognitive guide to discuss the implications of hegemony under the leadership of the United States, and the role of the rising revisionist powers to dismantle this hegemony, and establish a multipolar international system.

Keywords: The rising powers, American hegemony, the international system, Power transition theory.

مقدمة:

هناك اتفاق بين الباحثين بأن فترة ما بعد الحرب الباردة كانت حقبة من التحولات والتغيرات الكبيرة، حيث برزت الولايات المتحدة كقطب مهيمن في النظام الدولي، وظل هذا النظام أمريكيا صرفا، صيغت قواعده بعيدا عن إرادة القوى الدولية التعديلية الصاعدة، وتحكمت في مساره خدمة لمصالحها ومصالح حلفائها وبالضد مع مصالح القوى الأخرى كالصين وروسيا.

مع مطلع القرن الـ 21 شهدت البيئة الدولية الكثير من التحولات المتسارعة، جعلت من الصعب للنظام الدولي أن يرسى على نظام أمريكي مستقر بالهيمنة تحت قيادتها المتفردة، فوجود نظام دولي مستقر يفترض قيام توازنات للنفوذ بين القوى الكبرى، فضلا عن وجود ضوابط ومعايير دولية تستند إليها تفاعلات تلك

القوى وأدوارها، لذا كان على الدول إعادة النظر في الطبيعة المعقدة للنظام الدولي الناشئ.

لذلك ثمة توازنات جيواستراتيجية جديدة ناشئة تقودها قوى تعديلية صاعدة، أبرزها الصين وروسيا، لإستعادة مكانتها الدولية التي تلائم حجمها والتأثير يشكل أكبر في حركة التوازنات العالمية؛ تسعى القوى التعديلية إلى التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، وتفكيك نظام الأحادية القطبية والهيمنة بالقيادة الذي تنتهجها الولايات المتحدة، عبر انتقال القوة بين القوى الكبرى، من الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة إلى قوى تعديلية صاعدة كالصين وروسيا.

ويدفع إعادة الترتيب لهيكل القوة في النظام الدولي الحالي إلى حالة اللايقين واحتمال التصادم والمواجهة بين القوى التعديلية والقوة المهيمنة، وهناك مؤشرات تدفع نحو هذا الطرح أبرزها الأزمات الدولية المتفاقمة كالأزمة الأوكرانية منذ عام 2021، وحالة اللاإستقرار في الشرق الأوسط منذ عام 2011، وسياسات الإستقطاب الحاد بين القوى الكبرى في شكل تحالفات أمنية، سياسية واقتصادية، كتجمع البريكس، تجمع شنغهاي، ومجموعة الدول السبع G-7، وحلف شمال الأطلسي.

الإشكالية التي ينطلق منها المقال تتعلق بمدى قدرة القوى الصاعدة كروسيا والصين وفقا لطروحات نظرية انتقال القوة من تفكيك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الناشئ مع مطلع القرن الـ 21، في سياق إعادة توزيع عناصر القوة بمفهومها الشامل على أبرز الفاعلين في النظام الدولي،

أولا: تأصيل مفاهيمي ونظري

يقتضي موضوع المقال التطرق للمفاهيم الخاصة بالدراسة، كانتقال القوة في النظام الدولي الناشئ منذ نهاية الحرب الباردة، والقوى الصاعدة التعديلية في هذا النظام، وأخيرا الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

1. انتقال القوة في النظام الدولي الناشئ بعد الحرب الباردة:

تعددت الأدبيات التي حاولت تفسير سلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي وآليات عملها والتغير في بنية النظام الدولي؛ وتأتي نظرية "انتقال القوة" للمفكر الأمريكي إيطالي الأصل "كينث أورغانسكي" Kenneth Organski في كتابه (politics World) لعام 1958، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى(السيد، 2019، صفحة 163)؛ تقدم هذه النظرية ثلاث فرضيات تندرج ضمن الرؤية الواقعية للسياسات الدولية. (محمد عبد السلام ، علي يونس، 2021، صفحة 889)

الأولى: ترى أن النظام الدولي كدولة ذات فوضى، وعالم منظم بطريقة تسلسل هرمي مشابه للنظام السياسي القائم ضمن أي دولة، وضمنه كل فاعل يقبل بموقعه ويعترف بنفوذ الآخرين (عكس نظرية توازن القوى)؛ الثانية: ترى أن القواعد التي تحكم السياسات الدولية والداخلية (المحلية) متشابهة على الرغم من القصور في تطبيق القانون الدولي؛ فالدول، كما الجماعات السياسية الداخلية، تسير في تنافس محموم للحصول على السلطة في النظام الدولي؛ الثالثة: أن ما يوجه المنافسة بين الدول هي محصلة المكاسب النهائية المحتملة من التعاون أو من التنافس، وتعتبر أن غاية الدول ليس زيادة قوتها للحد الأقصى (نظرية توازن القوى)، بل زيادة المكاسب قدر الإمكان. (محمد عبد السلام ، علي يونس، صفحة 889)

لقد حاول "أورغانسكي" تحليل السياسة الدولية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى على ضوء موارد القوة الشاملة لهذه الدول وإمكانية نشوب الحرب؛ فهو يصف نظاما هرميا تراتبيا للدول في نظام دولي يغيب فيه أي انتظام أو تدرج للسلطة على المستوى الدولي (فوضوي)، ويتفاوت فيه توزيع القوة بين الوحدات (الدول)؛ وحسب "أورغانسكي" فـ"القوة المسيطرة" هي تلك التي تتواجد في قمة هرم النظام، وبالتالي فهي التي تتحكم في النسبة الأعظم من مصادر الموارد والقوة فيه، غير أنها لا تمثل القوة المهيمنة، لأنها لا تستطيع أن تتحكم في

سلوكيات الفواعل القوية الأخرى؛ فهي تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة عبر ضمان رجحان القوة والقدرة والموارد لصالحها اعتمادا على مفهوم المكاسب النسبية لمواجهة منافسين محتملين وإدارة النظام الدولي. (قسوم، 2018، صفحة 147)

تحدد النظرية شكل وبنية النظام الدولي مع دحض الإفتراضات الأساسية لوجهة النظر العقلانية؛ أولاً، النظام الدولي ليس استبداديًا بل هرميًا، وهذا يعني التسلسل الهرمي للقوة، المهيمنة (الراضية)، والقوى العظمى (راضية وغير راضية)، والقوى الوسطى (راضية وغير راضية)، والقوى الصغيرة (راضية وغير راضية)؛ ثانيًا، القوانين التي تنظم النظام الدولي متطابقة بشكل أساسي مع تلك التي تنظم التشريع الوطني داخل الدول؛ ثالثًا، تدفع المكاسب المستقبلية المتوقعة من النزاعات أوالتعاون بين الدول المنافسة الدولية.

لذلك بالنسبة لغير الراضين عن هيكل القوة القائم، يوفر هذا النموذج المفاهيمي أداة من أجل التغيير المستمر في السياسات العالمية؛ (Lai, 2013, p. 6) فوفقا لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية (القوى العظمى غير المهيمنة) التي تتمثل بالدول القوية غير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لأن الفئة الأولى (المسيطرة) ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها. (محمد، 2015)

ويجادل أنصار انتقال القوة بأن هناك شرطين لإنخراط القوة المسيطرة مع منافسيها المحتملين في سلوك نزاع عنيف: "تكافؤ القوة" و"عدم الرضى"، فأعلى احتمال للحرب يكون عندما تصبح القوة الإجمالية للمنافس الناشئ (الصاعد) غير الراضي والقوة المسيطرة (المهيمنة على قواعد النظام الدولي ومصادر القوة فيه) أكثر تناسبا؛ (قسوم، صفحة 148) ففي بنية النظام الدولي، تعتبر فكرة الهيمنة ظاهرة ذاتية تتحرك وتتحول باستمرار ويعتمد صعود الدول وسقوطها بشكل أساسي على القوة الاقتصادية والحروب والمستوى غير المستقر في النظام الدولي، (Muhammad Muzaffar, 2020, p. 266) فنظرية انتقال/تحول القوة تنظر

إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو في عناصر القوة الشاملة إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى تشكل علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة. (محمد)

وتتفق نظرية انتقال القوة مع النظرية الواقعية في إعطائها أهمية كبيرة لدور القوة في السياسات الدولية، الواقعية تركز على التنافس على السلطة في النظام الدولي وهناك مجال ضئيل للتعاون الدولي، والنظام الدولي يميل إلى أن يكون فوضويا إذ لم يكن قادرا على بناء هياكل قوة دائمة، وتكون القوة هنا لعبة محصلتها صفر؛ (Saalbach, 2017, p. 4) في حين تأخذ الواقعية الجديدة في الإعتبار إمكانية التعاون الدولي في شكل ترتيبات مؤقته، ولكن عادة فقط في ظل التسلسل الهرمي، وهنا تأتي (الهيمنة)، فالمنظمات الدولية للتعاون هي في الأصل أدوات للدول القومية الأكثر قوة ويمكن أن تنهار الحوكمة العالمية القائمة على هذه المنظمات في أي وقت عندما لا ترغب الدول القوية غير الراضية في دعمها. (Saalbach, p. 4)

في المجمل، ترى الواقعية أن العداء والمنافسة الصفرية وفقا لمنطق المكاسب النسبية بين القوى الكبرى هي خصائص جوهرية متأصلة في العلاقات الدولية، ويتوقف التنافس في إطار نظام توازن القوى عندما تظهر قوة صاعدة (تعديلية غير راضية) على الساحة وتعطل نظام توازن القوى من أجل التأسيس لنظام توازن قوى دولي جديد يخدم مصالحها بشكل أكبر؛ فوفقا لوجهة النظر هذه، فإن القوى العظمى المسيطرة هي الجهات التي تحدد طبيعة النظام الدولي ومن ثم بنيته، في حين أن دور الدول الأصغر هو في الأساس البحث في التوافق مع جهة فاعلة أقوى لحمايتها، أما دور الترتيبات المؤسساتية الدولية فيمكن للدول أن تستخدمها كأدوات لإدارة سياسات القوة مع القوى الأخرى؛ (ميرشايمر، 2001، صفحة 8)

إن مفهوم القوة يبرز بحساسية شديدة في العلاقات الدولية، والتي تعني قدرة العناصر الفاعلة (القوى الكبرى) على احتواء العناصر الأخرى وتوجيه أفعالها وتصرفاتها وسلوكياتها في الاتجاه الذي يصب في مصلحته دون أن يستشعر الطرف الآخر (الأقل قوة) أنه يقدم تنازلات ذات قيمة.؛ ومما سبق، فإنه عندما يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيها قدرات الدولة المسيطرة وقدرات الدولة (الدول) الصاعدة متكافئة تقريبا، التكافؤ هنا يؤدي بالضرورة إلى تغيير جزئي في بنية النظام الدولي أو نشوء نظام دولي جديد تنظم قواعده وتقوده دولة مسيطرة جديدة أو تشكل نظام متعدد القوى (أقطاب مهيمنة). (محمد عبد السلام ، علي يونس، صفحة 893)

2. الإستقرار بالهيمنة / الهيمنة بالقيادة في النظام الدولي:

تشير الهيمنة في الدراسات الدولية والإستراتيجية إلى الدولة القائدة لمجموعة من الدول، فهي تفترض في العلاقات بين الدول توفر عنصر القيادة ووجود السلطة البنيوية التي تمكن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي؛ نظرية الإستقرار بالهيمنة أو الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي من أبرز النظريات التي تعالج هذا الموضوع، فالمنافسة بين القوى هي مركز اهتمام الاستراتيجيين وصناع السياسات؛ تستمد زخمها من التصورات المتعلقة بصعود الصين، وعودة روسيا (القوى التعديلية غير الراضية)، والإنحدار النسبي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية (القوة المهيمنة الراضية).

تفترض النظرية أن استقرار النظام الدولي يعتمد على وجود قوة عظمى واحدة مهيمنة (مسيطرة)، تؤدي دور الضامن للإستقرار الدولي من خلال وضع القواعد الدولية والترتيبات المؤسساتية التي تسهل التبادل بين الدول وتحقيق المصالح؛ (حبش، 2021، صفحة 23) يضيف "جون ميرشايمر" ،أن دور القوة المهيمنة بأن تكون قادرة على ضبط أدوار القوى الإقليمية والدولية، (أمينة، 2022) لكن هذه الهيمنة

بحسب النظرية لن تستمر، لأن القوى التعديلية لن تستمر في قبولها، وستعمل على إعادة تشكيل النظام الدولي. (حبش، صفحة 23)

فالتغيير في هيكل النظام الدولي من أكثر المواضيع جاذبية وإثارة للجدل في نظريات العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أن الجميع متفقون على أن النظام الدولي كان ثنائي القطب بين عامي 1947 و1991، ثم تحول إلى أحادي القطب تحت هيمنة أمريكية، غير أن الوضع الحالي مثير للجدل، حتى أنه في كل عام تقريبا تؤكد دراسات أكاديمية أن: "النظام الدولي قد تغير؛ (AKGÜL, 2021, p. 25) إذ تكشف لنا التحليلات عن معضلة تواجه القوة المهيمنة، فالحفاظ على الهيمنة يتطلب إنفاق رؤوس الاموال، وتدويل عملتها، ونشر تكنولوجيتها وقيمها؛ وبمرور الوقت، سيكون لهذا تأثير غير متوقع، هو إرساء الأساس غير الطوعي لظهور الدول المنافسة؛ وبالتالي، فإن ما يبدو وكأنه تعبير عن القوة يمكن أن يؤدي إلى تآكل تلك القوة نفسها على المدى الطويل. (Schutte, 2021, p. 2)

وتشترك الأغلبية من الكتابات حول الهيمنة في عنصرين أساسيين، الأول: الإكراه والسيطرة، الثاني: التأثير في هياكل النظام الدولي والسلوك الدولي لوحداته؛ (حبش، صفحة 23) وقد وصف "مورتون كابلان" النظام الدولي بأنه "كيان تحليلي لشرح سلوك الجهات الفاعلة الدولية والعواقب التنظيمية والتكاملية والتفككية لسياساتهم "؛ (AKGÜL, p. 27)

وفي هيكل هذا النظام عرف روبرت كيوهين وجوزيف ناي الدولة المهيمنة بأنها "دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الدول، ولديها الرغبة في فعل ذلك"، يركز هنا "روبرت كوكس" في تعريفه لمفهوم الهيمنة على عنصر الرضا، على اعتبار أن النظام الذي تكون فيه قوة قادرة على تحقيق الهيمنة تتطلب الركن الرضائي في المقام الأول؛ أما

روبرت غيلبين، فعرفها بالحالة التي "تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة في النظام"، ويرى وليام ويلفورث أنه "لتحقيق الهيمنة، يجب أن ترتكز السلطة بما فيه الكفاية في دولة واحدة، لتتمكن من وضع القوانين للآخرين".

من جانبه عرف "جوزيف ناي (الابن)" الهيمنة بأنها: "وجود قوة دولية مسيطرة تكون هي المتفوقة في المصادر المادية وتتوافر لديها القدرة والإدارة اللازمة في صياغة قواعد التفاعل في النظام الدولي، أما كريستوفر لاين عرف الهيمنة بداية من منطلقات القوة الصلبة، ثم بارتباطها بوجود طموح لدى الدولة المهيمنة للحفاظ على مصالحها، إضافة إلى امتلاكها تفوقا على الدول الأخرى؛ والهيمنة عنده تغير في النظام الدولي من الفوضوية إلى الهيراركية". (حبش، صفحة 23)

وانطلاقا من واقع العلاقات الدولية فإننا نجد أن النظام الدولي يميزه توجهان متناقضان للسيطرة العالمية، أولا: تعددية قطبية مطلوبة من قبل القوى التعديلية الصاعدة على النظام الدولي؛ وثانيا: أحادية مفروضة من أجل الهيمنة من قبل قوة عالمية مسيطرة. (عصام، 2016، صفحة 288)

الهيمنة بمعنى آخر تعني التمكين الجيوسياسي للقوة المهيمنة، أي القدرة على ضبط التفاعلات الدولية بما يمكنها من الإستمرار في حماية مصالحها وتوجيهها ضمن نطاق التفاعلات المقصودة، فضلا عن التأثير على سلوك القوى الكبرى، فالقوة الجيوسياسية هي التي يمكن من خلالها تحقيق الهيمنة، ويشير عالم السياسة الأمريكي "كريستوفر لين"، إلى أن الهيمنة هي استراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية، ويذهب البعض إلى أن الهيمنة تستدعي منع ظهور قوة جديدة تستطيع أن تنافس الدولة المهيمنة بالشكل الذي قد يمكنها من تحقيق التوازن معها، لأن الهيمنة تفترض السيطرة من دون منافس في القيادة؛ ينطبق هذا التوجه على الواقع الذي تشهده الهيمنة الأمريكية اليوم،

إذ أصبحت سيطرتها على قواعد النظام الدولي مهددة بظهور قوى جديدة كالصين وروسيا. (أمينة، 2022)

3. القوى التعديلية الصاعدة والتعددية القطبية في هيكل النظام الدولي:

تشكل القوى العظمى الصاعدة تحديات عميقة للنظام الدولي القائم، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات في ميزان القوى والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية؛ (RAUCH, 2018, p. 2) فالقوى التعديلية أو النزعة التعديلية للقوى الصاعدة Revisionism تتشكل لدى القوى العظمى، من أجل تغيير أو تعديل توازن القوى القائم لصالحها، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى الضمانة الأولى لبقاء الدول؛ ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوى الحالي لأنه في صالحها. (Muhammad Muzaffar, p. 264)

وضمن موقع أدنى من وضع المهيمنة في هيكل توزيع القوى الدولي، تتواجد "القوى العظمى الأخرى"، وهي مجموعة الدول الكبرى التي ليست قوية كفاية للقيام بدور المهيمن، غير أن لديها القدرة والموارد اللازمة لتجعل من نفسها منافسا للقوة المسيطرة؛ وستجيب معظم الدول لغياب سلطة مركزية فوق الدول (الفوضى الدولية) من خلال الإستثمار في القدرات العسكرية وتعزيز القوة الاقتصادية، لذلك قد تزداد قوة دولة من هذه القوى الكبرى غير الراضية بما فيه الكفاية وتسعى إلى تغيير الوضع القائم حتى تصبح قوة مهيمنة بما يعزز مصالحها. (قسوم، صفحة 148)

ويمكن فهم المنافسة بين القوى العظمى على أنها ممارسة تأسيسية -أي أن القوى العظمى هي قوى عظمى لأنها تتنافس أو قادرة على التنافس مع بعضها البعض-؛ وبناءً على ذلك، لا تستطيع القوة العظمى أن تتخلى عن المنافسة دون

تعريض عضويتها في نادي القوى العظمى للخطر، فالمنافسة بينها تعد سمة متوطنة في النظام الدولي. (Onea, Great-Power Competition, 2023)

القوى العظمى وغير الراضية كما وصفها "أورغانسكي": "هي تلك التي نمت قوتها بعد أن ترسخ النظام الدولي القائم، ولم تساهم في انشائه عند تأسيسه، كما أن القوة المسيطرة ومؤيدوها عموما غير راغبين في منح القوى الصاعدة المنافسة مزايا من الوضع الراهن، لذلك تسعى القوى التعديلية إلى تأسيس مكانة جديدة لها تمنحها منافع وامتيازات أكبر". (قسوم، صفحة 148)

ثانيا: الهيمنة الأمريكية وبنية النظام الدولي مع مطلع القرن الـ 21.

بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت الولايات المتحدة مؤسسات دولية عكست مصالحها وقيمها الخاصة وتلك العائدة لحلفائها الأقرب، ومنحها ذلك تأثيرا غير متكافئ وبالرغم من أن التأثير الأمريكي في تحديد القواعد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، هناك اجماع على أن الولايات المتحدة كانت الجهة المحددة للقواعد المسيطرة في نظام ما بعد الحرب. (مازار، 2017، الصفحات 8-9)

خلال فترة الحرب الباردة، ظهرت شبكة معتمدة من علاقات التفاعل داخل النظام الدولي، تمثلت في الدول كوحدات أساسية، إلى جانب الكتل والمنظمات الحكومية وغير حكومية، والشركات متعددة الجنسيات وقوى إقليمية وعالمية دخلت جميعها في صيغ مختلفة من التفاعلات، ما جعل بنية النظام الدولي تشهد أنماطا جديدة من التفاعلات تتغير مساراتها تبعا لإختلاف المتغيرات الأساسية المؤثرة فيها، وضمنها تغير القدرات الإقتصادية والعسكرية للدول. (الحديثي، 2007، صفحة 34)

وشكل تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة أزمة في العلاقات الدولية بسبب حالة الفوضى في المجتمع الدولي التي نتجت عن انهيار شبكة العلاقات والتوازنات الدولية لصالح هيمنة قطب واحد، وإلى حين بروز قوى دولية

أخرى تنزع نحو لعب دور فاعل جديد (الحديثي، الصفحات 34-35)؛ أصبح الأساس الأهم للتمايز في الفضاء العالمي يتم على أسس اقتصادية بشكل رئيسي (Rumley, 2005, p. 8).

شكل التفوق الأمريكي كقوة أحادية مهيمنة في السنوات الأولى بعد الحرب الباردة تمارس الهيمنة أصبح أمرا واقعا ، غير أن التجمعات والقوى الإقليمية تسير باتجاه تطوير برامجها الإقتصادية فضلا عن العسكرية والسياسية والاجتماعية ، بما يشير إلى إمكانية بروز نظام دولي متعدد الأقطاب (الحديثي، صفحة 51)؛ ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة الأقوى التي تمتلك تفوقا اقتصاديا وعسكريا وقيميا ، إلا أنها تواجه صعوبات في تطوير استراتيجية كبرى للحفاظ على مكانتها. (Schutte, p. 1)

ويبدو أن سياسة الأمن القومي الأمريكي في المستقبل المنظور ستكون موجهة حول فكرة المنافسة مع اثنين على الأقل من المنافسين الرئيسيين، الصين وروسيا؛ تم بناء الملخص العام لإستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 حول هذا الموضوع. ولم تقم إرشادات الأمن القومي المؤقتة لإدارة "بايدن" في مارس 2021 ببناء برنامجها بالكامل حول المنافسة ، ولكنها خلصت إلى أن أجندة الأمن القومي المقترحة "ستسمح لنا بالسيادة في العالم". (MAZARR, 2022, p. 1)

وفي محاولة التنظير للهيمنة العالمية على حساب التعددية القطبية يرى الكاتب الأمريكي "تشارلز كراوتامر": "أن العالم الذي يأتي بعد الحرب الباردة مباشرة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم أحادي القطبية ومركز القوة العالمية فيه هو القوة العظمى والمتمثلة بالولايات المتحدة". (الحديثي، صفحة 63)

أما مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "بريجنسكي" ، فقد ذكر في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) أن الولايات المتحدة الأمريكية لكي "تحافظ على مكانتها القيادية في القرن الـ 21" يتعين عليها إعداد نفسها للاضطلاع بلعبة

شطرنج أوروبية-آسيوية تمتد على رقعة واقعة تحت سيطرتها من لشبونة إلى فلاديفوسك (في الاتحاد السوفياتي سابقا) وطوكيو (اليابان). (دونغ، 2003، صفحة 110)

فبعد ثلاثة عقود من هيمنة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى المهيمنة، يبدأ العقد الثالث من القرن الـ 21، وسط منافسة استراتيجية متزايدة على مستويات متعددة، وتشكل الدول والمنظمات والشركات الدولية جزءاً من هذا التنافس الذي تقوده القوى الكبرى: الولايات المتحدة التي لا تزال الأقوى في العالم من حيث الموارد والإمكانيات؛ والصين، التي تستخدم قوتها الإقتصادية كوسيلة ضغط للنفوذ السياسي وزيادة القوة العسكرية؛ وروسيا، بمواردها وقوتها العسكرية. (Onea)

تستند مضامين الإستراتيجية الأمريكية من أجل الهيمنة العالمية على الركائز الأربع التالية:

- من الناحية الجيواستراتيجية، فإن الاهتمام الأمريكي متركز على منع ظهور أقطاب لقوى تكون منافسة للولايات المتحدة، (القصير، 2014، صفحة 27) وبالنسبة لأوراسيا باعتبارها المنافس الأكثر قوة لأمريكا، فإن منع أي قوة معادية لأمريكا من الهيمنة على أوراسيا بأكملها، يمثل أحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى. ولتحقيق هذا الهدف، تحاول الولايات المتحدة إبقاء أوراسيا مقسمة بين أكبر عدد ممكن من القوى المختلفة. (AKGÜL, p. 28)
- من الناحية الجيوسياسية، فإن قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي والسكاني والعسكري المتزايد، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجيا واحتوائها على محاور جيوسياسية مهمة، ستشكل قيدا على التحرك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة، ستسعى إلى بناء ترتيبات استراتيجية جديدة لمنع تهديد المصالح

الأمريكية، في صور تحالفات أوراسية تفضي إلى تعددية قطبية قارية غير متوازنة.

- من زاوية إعادة تعريف المصلحة الوطنية، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تعميم "مبدأ مونرو" بموجبه تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعا شبكيا بامتدادات عالمية (المناطق الحيوية للمصالح الإستراتيجية الأمريكية).
- من زاوية التفاعل والإرتباط بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، الولايات المتحدة تسعى إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مناطق انتاج الطاقة والتحكم في النقاط الجغرافية للتجارة الدولية، من أجل التحكم في أجندة السياسة الدولية عبر الهيمنة الاقتصادية. (القصير، 2014، الصفحات 27-28)

لقد تميزت السياسة الدفاعية الأمريكية للقرن الـ 21، بالحفاظ على ميزة التفوق على المنافسين المحتملين، فخلال إدارة "بوش الإبن" أكد المحافظين الجدد بأنه يتوجب على الولايات المتحدة التمتع بالقوة لإعادة تشكيل العالم لضمان الهيمنة، وأنه ينبغي اغتنام الفرصة من أجل منع ظهور المنافسين؛ لكنها تواجه في الآونة الأخيرة عددا من المشكلات الداخلية والخارجية تقف على رأسها تنامي القوة الصينية وعودة روسيا؛ (أمينة، 2022) وهناك تأملان أساسيان في أفكار "روبرت غيلبين" R. Gilpin من الممكن أن يساهما في فهم التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها بعد الأزمة الإقتصادية لعام 2008، العلاقة بين القوة السياسية والقوة الإقتصادية أو بين المصالح الإستراتيجية وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات؛ وتوقع "غيلبين" أن هذا التوسع الذي كان في البداية جزءا لا يتجزأ من محاولة إعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية، سيساهم في لحظة ثانية في ظهور مراكز جديدة من شأنها أن تنافس الولايات المتحدة. (Schutte, 2021, p. 8)

مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة خاصة على المستوى الإقتصادي مقارنة بالصين هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الدول الصاعدة لا تمتلك كامل عناصر القوة لقيادة النظام الدولي في ظل العولمة ونتائجها على دور الدولة والسيادة بسبب ما يسميه "جوزيف ناي" "اتساع رقعة الشطرنج"؛ (السيد، 2019، صفحة 167) وعلى الرغم من أن المشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة في العقدين الأول والثاني من هذا القرن، كتورطها في حروب الشرق الأوسط، والأزمات المالية الدورية، والركود الإقتصادي وانخفاض الإستثمار، لا ترتبط بشكل مباشر بالصين أو روسيا، إلا أن هاتين الأخيرتين يُنظر إليهما باعتبارهما تهديدًا لهيمنة الولايات المتحدة، وبالتالي تعتبر عقبة أمام الجهود الرامية إلى "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى". (Schutte, p. 9)

ركود معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والدول الأوروبية ـ وهو ما يدل عليه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في محاولة لإيجاد نمو اقتصادي منفصل عن الاتحاد الأوروبي وعودة الحمائية التجارية في الولايات المتحدة في عهد الرئيس "ترامب"، يقابله استمرار معدلات النمو الإقتصادي في الصين وغيرها من القوى الصاعدة في التفوق عليها بشكل كبير، حتى لو كانت أبطأ مما كانت عليه في عام 2018، وهو ما يطرح سؤالا: في أي نقطة سيتفوق "البقية" (القوى التعديلية الصاعدة غير الراضية) على "الغرب" (المهيمن)؟

□

ثالثا: القوى التعديلية الصاعدة وإعادة تشكيل النظام الدولي كضرورة استراتيجية

يحدد هيكل النظام الدولي ترتيب الوحدات المشكلة له من حيث القوة والمكانة، ويؤثر هذا على سلوك الفاعلين الدوليين من حيث التحديات والفرص المتاحة لهم؛ فأي تغيير يجري في قمة النظام الدولي لا بد أن يترك تأثيره على مجمل التفاعلات الدولية؛ (الحديثي، صفحة 61) ومن الواضح في العصر الحالي أن تسعى الجهات الفاعلة إلى تعزيز المصالح الضيقة وتحقيق الهيمنة بشكل رئيسي من خلال أربعة أبعاد متكاملة للمنافسة: الأيديولوجية والسياسة (الأعراف، والقيم، والحقوق، والمؤسسات)؛ الإقتصاد (التجارة، الإستثمارات، الطاقة، النقل، البنية التحتية)؛ التكنولوجيا والإبتكار (الذكاء الاصطناعي، والإتصالات المتقدمة)؛ والدفاع (الروبوتات والأسلحة السيبرانية، سباق الفضاء، السيطرة على أسلحة الدمار الشامل).

في الوقت الراهن، تشكل مثلث علاقة جديدة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا بسبب تطور التعددية القطبية وتبلورها بشكل أكبر، لكن العلاقة داخل تلك المثلث الجديد تختلف اختلافا كبيرا عن علاقة المثلث القديم، في المثلث القديم شكلت الولايات المتحدة والصين تحالفا استراتيجيا لمواجهة الإتحاد السوفياتي كتهديد مشترك لهما، لكن بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت العلاقات الصينية-الروسية في وضع أفضل من العلاقات الروسية-الأمريكية، والعلاقات الصينية-الأمريكية. (دونغ، صفحة 110)

وبمجرد أن تحدثت الوثائق الإستراتيجية الأمريكية عن منافسة جديدة على السلطة في النظام الدولي، بسبب سعي الصين وروسيا وغيرهما لتغيير الوضع الحالي، توقع باحثون أمريكيون أن هذه المنافسة ستنتهي بحرب باردة جديدة، وأكدوا على بناء قطب أوراسي جديد كمركز قوة جيوسياسي بديل للغرب، وهذه المنافسة بين القوى الكبرى في أوراسيا ستؤدي إلى نظام دولي جديد ثنائي

القطب، حيث "أوراسيا الكبرى" بقيادة الصين وروسيا تمثل قطبًا جيواستراتيجيا واقتصاديًا غير غربي، في حين تمثل "أمريكا الكبرى" قطبًا جيواستراتيجيا واقتصاديًا غربيا. (AKGÜL, p. 25) وكجزء من هذه المنافسة، يتعرض "النظام الليبرالي الدولي" -الذي تقوده الولايات المتحد للتحديات والتقويض تدريجيًا، من قبل الصين وروسيا وغيرهما. (Onea)

لقد بدأت القوى الصاعدة في تغيير شكل النظام الدولي، فقد قامت الصين ببناء طرق سياسية للتعاون والبنية التحتية الممتدة في جنوب شرقي آسيا وإلى آسيا الوسطى من خلال مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، وبدأت روسيا في تأكيد نفسها كلاعب سياسي رئيسي، مدفوعاً بإنتاج وتصدير موارد الطاقة؛ بالمقابل، أدى انتخاب الرئيس "دونالد ترامب"، لمحاولة "لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى". (Parisot, 2017)

تدرك الصين أن المنافسة مع الولايات المتحدة لا مفر منها بسبب الإتجاهات الهيكلية الواسعة، وخاصة التغيرات في توزيع القوة العالمية والبنية المتطورة للإقتصاد الصيني، ويبدو أن سعي الصين لتحقيق التفوق الإقليمي والقيادة العالمية مدفوع أيضًا بالإقتناع بأن القيادة الأمريكية تهدد المصالح الصينية، وأنها تمنح امتيازات غير عادلة للولايات المتحدة والغرب على حساب احتياجات الدول غير الغربية الصاعدة، فالصين تنظر للمنافسة كخيار استراتيجي، حيث تعمل ضمن مجموعة من الإفتراضات حول البيئة الإستراتيجية التي تقودها إلى رؤية المنافسة باعتبارها خيارا أساسيًا بسبب طبيعة السياسة الدولية بحد ذاتها. (MAZARR, pp. 25-26)

ويعتقد البعض أن التوتر سيزداد، وفي حين يجادل الواقعيون بأن صعود الصين وعودة روسيا وما ينتج عنه من انتقال للقوة سوف يخلق صراع قوى عظمى حول إعادة هيكلة النظام الدولي، يتجه الواقعيون الجدد إلى احتمال ظهور التعددية

القطبية؛ (روس، 2010، صفحة 313) ويشكل الإستقطاب أحد المحددات القوية لنشاط القوى العظمى، فمصالح هذه القوى المشروطة جغرافيا وأنماط امتلاك الأسلحة يمكن أن تكون متغيرات قوية؛ والعلاقات الأمريكية-الصينية، أو الأمريكية الروسية تمثل استقطابا بين قوة برية وقوة بحرية لكل منهما أولوياته السياسية-الطبيعية المتميزة. (روس، الصفحات 334-335)

وتنظر كل من الصين وروسيا إلى صعود التعددية القطبية باعتبارها الكابح الأكبر للسعي الأمريكي للهيمنة، وأن توازن القوى أصبح بين "قوة عظمى واحدة وكثير من القوى القوية"، مع قدرة الأخيرة على كبح هيمنة الأولى. (شامبو، 2010، صفحة 226)

ردا على التحديات التي تواجهها الصين، توافقت الإستراتيجية الصينية في نوع من الـ TIFA، وهي صيغة وضعها الإستراتيجيون وصناع القرار في الصين تشمل أفكارا عن "مفهوم أمني جديد"، والتصرف "كقوة عظمى مسؤولة" و"النهوض السلمي للصين". (غيل، 2008، الصفحات 17-18) وتسليط الضوء على الإتجاهات المتزايدة نحو عالم متعدد الأقطاب باعتباره اتجاهًا "لا رجوع فيه ويجب أن يتعمق الآن"، (Bhattacharya, 2018, p. 2) ويتحدث المسؤولون الصينيون عن الحاجة إلى "تقاسم المسؤوليات العالمية" بين القوى الكبرى. (S. Medeiros, 2003, p. 32)

وكنوع من رد الفعل على القلق من الهيمنة الأمريكية وسياسة تعزيز الأحلاف، تقوم الصين بالتعاون مع روسيا بتبني ورعاية هياكل أمنية واقتصادية بديلة كجزء من جهد أوسع لتسويق المفهوم الأمني الجديد للصين كتجمعي البريكس وشنغهاي، وعبر إقامة سلسلة من العلاقات السياسية والأمنية الجديدة والبناءة مع شركاء لها؛ (غيل، صفحة 57) كما تقترح الصين نموذجًا بديلاً، منزوعًا من سياسات القوة، والهيمنة التي ميزت النظام الليبرالي المهيمن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة؛ ويمكن القول إن هذا النموذج البديل كان في طور التكوين،

ومفهوم الأمن الجديد يشكل رد فعل لإحتواء النزعة الأحادية والهيمنة الأمريكية. (Bhattacharya, p. 19)

رابعا: تفكيك الهيمنة الامريكية وحتمية انتقال القوة في النظام الدولي الناشئ

ترفض الولايات المتحدة إقامة عالم متعدد الأقطاب، وقد قدم "فرانسيس فوكوياما" بعد نهاية الحرب الباردة أطروحته حول "نهاية التاريخ"، وأعلن الرئيس "بوش الأب" اعتزامه: "إقامة نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة حسب وجهة النظر الأمريكية إلى القيم"، وقام بالدعاية لـ "السلام في ظل السيطرة الأمريكية". (دونغ، صفحة 98)

لكن من الناحية النظرية هناك تصورين حول إمكانية استمرار الهيمنة الأمريكية في القرن الـ 21؛ الأول المدافع على استمرارية الهيمنة الأمريكية يمثله "روبرت كاجان"، و"جوزيف ناي"، و"وليم ويلفورث"، الثاني يرى تراجع الهيمنة الأمريكية ويمثله "ستيفن والت"، و"روبرت جيلبين"، يعتقد أن الولايات المتحدة تواجه حالة انحدار تفقد فيه عن الهيمنة تدريجيا؛ مع بروز قوى دولية قادرة على تغيري النظام الدولي؛ وازداد الجدل حول الهيمنة ومستقبلها حدة، مع تولي "دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (2017-2021)، وشروعه في إجراء إصلاح للسياسة الخارجية الأمريكية، وتحذيره من مصير النظام الدولي الليبرالي، وهو قاعدةُ انطلاق سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ما أثار التساؤلات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل التنافس مع قوى دولية تعديلية كالصين وروسيا. (حبش، صفحة 23)

استخدم مصطلح التنافس في وثائق توجيه الدفاع والإستراتيجية الوطنية الأمريكية للأمن القومي، كون المنافسة تظل جانبًا مستمرًا من النظام الدولي للدول ذات السيادة، تتمتع فيه القوى العظمى بقدرات كبيرة وتتنافس على

حصص عالية، ويمنح هذا الوضع القوى العظمى امتيازات ومسؤوليات، بما في ذلك العمل الجماعي لمعالجة المشاكل التي تشمل النظام الدولي ككل. (Onea)

وكانت إدارة "باراك أوباما" (2009-2017) حاولت بالفعل وقف صعود الصين واحتواء روسيا، من خلال الشراكة عبر المحيط الهادئ وتكثيف الوجود الدبلوماسي والعسكري في جنوب شرقي وشرق آسيا وفي آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية؛ وفي انتخابات عام 2016، كان اقتراح "ترامب" مختلفًا عن اقتراح "هيلاري كلينتون"، التي قالت إن الولايات المتحدة لا تستطيع حل المشكلات الأكثر إلحاحًا بمفردها، وهو ما يتماشى مع طرح "جوزيف ناي" (2011) الذي اعتقد أن مشكلة الولايات المتحدة لا تكمن في تراجع قوتها، بل في عدم فهم أنه حتى أقوى دولة في العالم لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها دون التعاون؛ في المقابل، اعتبر "ترامب" أن هذا النهج انهزاميا وأصر على القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية القادرة على تأديب الحلفاء والمعارضين، بالمفاوضات أو العقوبات الاقتصادية. (Schutte, p. 9)

في عام 2017، نشرت وزارة الدفاع الأمريكية، دراسة تستند إلى ما يسمى "سيناريو ما بعد الأولوية"، حيث لا تزال الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية، ولكن لم تعد قادرة على تشكيل وإدارة النظام العالمي بسبب وجود منافسين كالصين وروسيا، وبالتالي، يجب إعادة التفكير في جيواستراتيجية لعالم غير مستقر متعدد الأقطاب. (Saalbach K. , pp. 4-5)

كان الرد الأكثر وضوحا وإثارة للجدل من طرف إدارة ترامب هو إطلاق ما يسمى بـ "الحرب التجارية" في عام 2018، في محاولة لكبح جماح ليس فقط الصين بل وأيضا الإتحاد الأوروبي، لكن المشكلة لا تتعلق بالميزان التجاري بقدر ما ترتبط بالتوازن الجيواقتصادي والجيوسياسي. (Schutte, p. 10)

المعضلات التي تواجه هيمنة الولايات المتحدة هي تنامي المشكلات الإقتصادية؛ (بريجنسكي، 2008، صفحة 45) في هذا السياق يرى "جوزيف ناي" الولايات المتحدة في مكان الصدارة مستقبلاً، لكن دون هيمنة، وينبه إلى أن مشكلة الولايات المتحدة ليست في نظرية التمدد الزائد، فالنفقات الدفاعية الأميركية رغم تزايدها، فإن نسبتها من الناتج المحلي تتراجع، لكن معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها "الداخلية" الثقافية والإقتصادية والمؤسسية. (الحي، 2013)

تسعى روسيا كقوة تعديلية صاعدة إلى إعادة بناء وإعادة تأكيد نفسها كقوى عظمى، خاصة عبر منطقة أوراسيا، (شامبو، 2010، صفحة 238) ففي بداية عام 1996، أعلنت روسيا أنها: "قطب مستقل في عالم يتسم بالأقطاب المتعددة" وتؤيد تطوير التعددية القطبية في العالم، وتعارض إقامة أحادي القطب. (دونغ، صفحة 110) ومن المرجح أيضاً أن يكون للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وقبل ذلك في سوريا تأثيرات عميقة في النظام الدولي، والتنافس الموازي بين الولايات المتحدة والصين، بطرق لم تتضح بعد. لكن الديناميكية التنافسية الأساسية طويلة المدى ستبقى قائمة، مما يزيد من إلحاح حاجة الولايات المتحدة إلى فهم ما تعنيه استراتيجية الأمن القومي المبنية على المنافسة الاستراتيجية. (MAZARR, p. 25)

كما أن الصعود الإقتصادي الذي حققته الصين في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، دفعها للشروع في عملية توسع لتحدي الهيمنة الأمريكية، وبدأت الصين، أكثر استقلالية وحزماً، وتنافس للسيطرة على التكنولوجيا، وتطوير علاماتها التجارية الخاصة بها، وغزو العالمية الأسواق وتنظيم سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها. (Schutte, p. 1)

وشهدت علاقات الصين الأمنية مع روسيا تحولا أساسيا، فتحولت روسيا والصين من حافة الحرب النووية إلى "شراكة استراتيجية"، حسنت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة من أمنهما المتبادل وأعطتهما سببا مشتركا لمعارضة "الهيمنة وسياسية القوة"؛ (شامبو، صفحة 235) بالمقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقليص وإضعاف نفوذ روسيا ومجالها الحيوي خصوصا في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، خاصة عندم اتخذت قرارا عام 1995 بتوسيع حلف الناتو شرقا، ما شكل تهديدا للمصالح الرئيسية الاستراتيجية لروسيا وأمنها القومي؛ في ظل هذه الأوضاع، بدأت روسيا إجراء تعديلات على سياستها الخارجية، بتغيير سياستها الموالية للغرب إلى سياسة خارجية شاملة واعتبرت أن استعادة مكانة الدولة العظمى بمثابة سياسة استراتيجية في سياستها الخارجية، وقامت بإعداد استراتيجية آسيوية جديدة للبحث عن الدور الذي يجب عليها أن تلعبه. (دونغ، صفحة 111)

إن هذه المنافسة بين القوى العظمى قد تنتهي إلى استقطاب جديد يشبه الحرب الباردة داخل النظام متعدد الأقطاب، ولا يزال ظهور قطبين متنافسين ممكناً في ظل ثلاثة شروط، والتي قد تكون مؤشراً لتشكيل هذا الإتجاه: إذا غطى "الناتو" الصين بالكامل كتهديد استراتيجي، وإذا أصبح التعاون أو الوفاق الإستراتيجي بين الصين وروسيا حلاً رسمياً، وإذا كان الإستقطاب الحالي بين الولايات المتحدة والصين سيمتد أكثر إلى النظام الإقتصادي ويؤثر على التجارة العالمية بشكل كبير؛ ولذلك، كلما زاد استقطاب الولايات المتحدة والصين، فإن التأثيرات السلبية لهذه المنافسة سيشعر بها المجتمع الدولي وسيكون هذا مؤشرا على اتجاه أي تغيير في النظام. (AKGÜL, p. 34)

ينظر كل من الصين وروسيا إلى المنافسة على أنها جزء من صراع مستمر طويل الأمد، وكلاهما يأخذ على محمل الجد عتبة الحرب الحقيقية واسعة النطاق،

ويدركان مخاطرها، ويأملان في تحقيق أهدافهما قبل تلك العتبة. وبالتالي فإن المفاهيم الحديثة للتنافس، بالنسبة للصين وروسيا، ليست أكثر من وصف للحالة الأساسية للسياسة العالمية في ظل القوة الأمريكية المهيمنة، وقد تكثفت مثل هذه التصورات في السنوات الأخيرة كالمثال توفر بعض الخلفية لمخاوف روسيا الأمنية على حدودها الغربية والجنوبية. (MAZARR, p. 25)

على الرغم من أن إمكانات الممثلين وتنافسهم يمثل مستوى معينًا من التشابه، إلا أن هناك اختلاف كبيرة في ظروف المنافسة ومضمونها؛ أولاً، على الرغم من أن الولايات المتحدة والصين تتمتعان بالقدرة المادية الكافية، إلا أنهما ليس لديهما القدر الكافي من القوة السياسية والحافز لإدارة الشؤون الدولية، كما ليس لديهما القدر الكافي من السيطرة على النظام الدولي، كما أن الغرب ليس موحدا؛ ثانيا، هناك الكثير من المتغيرات الجديدة مثل: اتساع الترابط العالمي، وغموض التهديدات وتشابكها، وارتفاع مستوى التجارة، والعولمة.

إضافة لذلك، لا يوجد أيضاً أي تحول في الموقف العام للصين وروسيا في المنظمات الدولية الرئيسية، ولا يوجد أي دليل على محاولات القطبية العسكرية الثنائية للتنبؤ بتغيير بنيوي، ولذلك فمن الصعب التنبؤ بعالم ثنائي القطب قريباً من خلال النظر إلى الأنظمة الدولية وبروز ملامح تفكك الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وعلى نطاق أوسع، قد لا تكون هناك حرب باردة مرة أخرى أبدًا، لأن الدول مترابطة ومستقلة للغاية، في حين أن الديناميكيات المتغيرة معقدة للغاية ومعقدة للغاية بحيث لا يمكن وصف النظام فقط بالأوامر والأقطاب المتنافسة، وخلافاً لما تنبأ به ميرشايمر، فإنه ليس من السهل التنافس عسكرياً في تشكيلات معادية بينما يتم التبادل التجاري والتعاون بشكل هائل في مجالات أخرى. (AKGÜL, p. 33)

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا القول إن النظام الدولي يشهد تغييرات وتحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، بحيث أنه لم يصل لحالة الإستقرار رغم السعي الأمريكي لتشكيل عالم أحادي القطبية تحت هيمنتها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وقيميا عبر ترتيبات مؤسساتية ذات طابع اقتصادي أو أمني أنشأتها لهذا الغرض.

وشكل صعود قوى دولية عظمى جديدة غير راضية على هيكل النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا مع مطلع القرن الـ 21 دورا بارزا في عملية السعي نحو التأثير في النظام الدولي الذي أسسته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية وحاولت تثبيت قواعده والهيمنة فيه بعد الحرب الباردة، لتكريس وضع القوة الوحيدة المهيمنة.

سعت القوى التعديلية من القوى الصاعدة كالصين وروسيا (دول البريكس كنموذج) إلى التعديل والتأسيس لنظام سياسي واقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب والمراكز بعيدا عن هيمنة القطب الواحد، وقد مثلت النزاعات الدولية كالحرب في أوكرانيا والأحداث في المنطقة العربية وعدم التوافق حول الأزمات البيئية والصحية العالمية وقضايا التنمية نماذج لحالة الفوضى وعدم التوافق حول بينة النظام الدولي والآليات والقواعد التي يمكن من خلالها حل مشاكل العالم.

ومن الواضح أنه ما إذا كانت هذه المنافسة بين الولايات المتحدة من جهة والصين وروسيا من جهة ثانية، قد تؤدي إلى تغيير النظام نحو القطبية الثنائية هي مناقشة بالغة الأهمية، لأن التعددية القطبية والثنائية القطبية تفرضان مضامين مختلفة تماماً على المجتمع الدولي الراهن.

ما يميز القوى التعديلية الصاعدة هو القوة المتنامية بشكل متسارع في المجالين الإقتصادي والسياسي، خاصة بالنسبة للصين كقوة جيوسياسية واقتصادية

يمكن أن تتجاوز الإقتصاد الأمريكي المهيمن منذ أكثر من ثمانية عقود، وروسيا كقوة جيوسياسية عسكرية مكافئة للولايات المتحدة الامريكية في هذا الجانب.

بالإضافة إلى القوة الجيواقتصادية والجيوسياسية للقوى التعديلية يسهم الدعم والمساندة من طرف دول أخرى في النظام الدولي في تعزيز موقف ومكانة هذه القوى وطروحاتها نحو اصلاح النظام الدولي ومؤسساته والتخلص من الهيمنة أحادية الجانب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، ويتضح ذلك في الموافق شبه المتطابقة حيال الأزمتين الأوكرانية والتايوانية.

قائمة المراجع:

الحديثي، هاني الياس خضر. (2007). **صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط**. ص 34 .(Vol. 1) .دمشق, سوريا: مركز الشرق للدراسات.

القصير, ماهر بن إبراهيم. (2014). **المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب** .القاهرة: دار الفكر العربي .(Vol. 1)

عبد الحي، وليد. مراجعة لكتاب "مستقبل القوة " جوزيف ناي، (، ت. ن: 2013/12/11)، تاريخ التصفح: 2018/07/04. مركز الجزيرة للدراسات: https://cutt.ly/WAFjnWv

السيد، خير الله أحمد (2019, 7 /). "أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي". مجلة البحوث المالية والتجارية, 20(3), . https://shorturl.at/oqsDQ

بريجنسكي, زبغينيو. (2008). **رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة** (Vol. 4). (س. أبراهام, Trans.) دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع.

لورد، حبش(2021, 1). "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية". مجلة سياسات عربية(48). https://shorturl.at/jzR19

حلال، أمينة. (29 10, 2022). "الهيمنة الامريكية وتهديد الصعود الصيني". المجلة الإلكترونية: الوادي للدراسات الآسيوية: https://shorturl.at/dmsDT

دونغ، ليوشيه. تشنج، لي. (2003). **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان** (1 ed.). (عبد العزيز حمدي, Trans.) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

روس, روبرت. (2010). "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرون". في براون, مايكل إي, **صعود الصين** (قاسم, مصطفى, ,.Trans). القاهرة: المركز القومي للترجمة. https://shorturl.at/apBJL

شامبو، ديفيد (2010). "رؤى العالم لدى الجيش الصيني: الأمن المتناقض". في براون, مايكل إي, صعود الصين (قاسم, مصطفى, Trans). القاهرة: المركز القومي للترجمة. https://shorturl.at/apBJL

بن الشيخ، عصام (2016, 6 1). "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية..دراسة في أدبيات جوزف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا". دفاتر السياسة والقانون, 8(15). https://shorturl.at/hvwBT
غيل، بايتس. (2008). **النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**. (دلال أبوحيدر, Trans.) دبي، بيروت: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (دبي)، دار الكتاب العربي (بيروت).
قسوم، سليم (2018, 07 01). "نظريات انتقال القوة والتغير السّلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, 07(01). https://shorturl.at/IJVWY
مازار، مايكل (2017). "خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي". كاليفورنيا: مؤسسة RAND https://shorturl.at/hovxK
محمد عبد السلام ، علي يونس. (2021). **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية** (2 ed.). الإسكندرية, مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع.
محمد, علاء عبد الحفيظ (2015, 9 21). "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، مركز دراسات الوحدة العربية، https://shorturl.at/sHT36
ميرشايمر، جون. (2001). **مأساة سياسة القوى العظمى**. (قاسم, مصطفى محمد, Trans.) الرياض: جامعة الملك سعود.

AKGÜL, F. (2021, 07). "A Comparative Analysis between the New Great Power". *TheJournal of Diplomatic Research, 03*(02), https://shorturl.at/jzG56

Bhattacharya, A. (2018). "Emerging Foreign Policy Trends under Xi Jinping". In M. Prathibha, ***China's Rising Strategic Ambitions in Asia*** (1 ed.). New Delhi: Institute for Defence Studies. https://shorturl.at/eikqE

Jacek Kugler, A. F. K. Organski. (1989). *The Power Transition:A Retrospective and Prospective Evaluation*, United States: Vanderbilt University and University of Michigan. https://shorturl.at/oJT08

Lai, D. (2013). "*ASIA-PACIFIC: A STRATEGIC ASSESSMENT".* USA, Strategic Studies Institute and U. S. Army War College Press . https://shorturl.at/xDFN0

MAZARR, M. J. (2022). "Understanding Competition: Great Power Rivalry in a Changing International Order — Concepts and Theories". *The RAND Corporation*. https://shorturl.at/fkmN5

Muhammad Muzaffar. (2020). **TRANSFORMATION OF POWER IN THE ASIA-PACIFIC REGION**. *Hamdard Islamic us, 43*(01), https://cutt.ly/pAcPuJ1

Onea, J. M. (2023, January 31). "Great-Power Competition". *International Studies*, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.756/ https://shorturl.at/birSU

Parisot, S. S. (2017, October /). "*Debating American Hegemony: Global Cooperation and Conflict".* doi:10.4324/9781315529370/ https://shorturl.at/hyN56
RAUCH, C. (2018, 02 03). "ealism and Power Transition Theory: Different Branches of the Power Tree". *European Review of International Studies and Zeitschrift für Friedens- und Konfliktforschung*, https://www.e-ir.info/pdf/72575
Rumley, D. (2005). The Geopolitics of Asia-Pacific Regionalism in the 21st Century. *The Otemon Journal of Australian Studies, 31*. https://shorturl.at/duxV3
S. Medeiros, E. a. (2003, 12). "China's New Diplomacy". *82*(6), 22. Retrieved from https://www.jstor.org/stable/20033754
Saalbach, K. (2017). "*Modern Geostrategy: Methods and Practice".* Germane, Germane: Osnaburck University. https://shorturl.at/jsuKT
Saalbach, K. (2017, 12 2). "Modern Geostrategy: Methods and Practice". Applied Public Policy Analysis, https://shorturl.at/hwBZ2
Schutte, G. R. (2021). The challenge to US hegemony and the. *Revista Brasileira de Política Internacional, 64*(1). doi:DOI: http://dx.doi.org/10.1590/0034-7329202100104/ https://shorturl.at/pCOV8